الجامعة الجزائرية: مشكلات وتوجهات

Algerian University: problems and destinations

أحمد جلول [1*]

Ahmed3907@gmail.com

[1] جامعة الوادي، مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع

تاريخ الاستلام: 2022/02/22 تاريخ القبول 2022/03/05 تاريخ النشر 2022/05/04

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أحد أهم المعايير التي من خلالها يتحدد نمو وتطور المجتمعات، فهذه الاخيرة لا يمكن أن تكون إلا من خلال مجموعة من المؤسسات التي يتكون منها وتحافظ على وجوده واستمراره ألا وهي الجامعة، ولأهمية ذلك جاءت هذه الصفحات للتطرق للجامعة الجزائرية من زوايا مختلفة، (الماهية، النشأة والتطور، الوظائف، الأهداف، ... إلخ)، ولكن سيكون التركيز أكثر على بعض المشكلات التي تقف عائقا أمام تطور ورقي الجامعة الجزائرية في ظل الاصلاحات التي مرت بها، وخاصة مع التوجهات الجديدة التي راهن عليها القائمين على قطاع التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الجامعة؛ التعليم؛ التعليم العالي؛

Abstract : This article aims to shed light on one of the most important criteria by which the growth and development of societies are determined, This can only exist through a set of establishments which constitute and maintain its existence and its continuity is the university. because of the importance of this these pages have come to approach the Algerian university from different angles, (the nature, the origin and the development, the functions, the objectives, ... etc.) But here, the accent will be more focused on some of the problems that hinder the development and advancement of the Algerian university in the light of

[*] المؤلف المراسل.

the reforms it has undergone, especially with the new destinations on which those responsible for the higher education sector are betting.
Keywords: university; education; Higher Education.

مقدمة:

إن مفهوم الجامعة في الوقت الراهن أصبح موضوع معظم الدراسات الحديثة المتعلقة بالمنظومة التربوية، ويرجع هذا الاهتمام كون هذا الموضوع يرتبط بمؤسسة تُعَلِق المجتمعات عليها آمالها وأهدافها وطموحاتها، وهذا دليل على الدور الذي تؤديه الجامعة أو على الأقل المنتظر منها تأديته، ولابد أن هذه الأهمية التي اكتسبتها والعناية التي أحاطتها بها كل المجتمعات لم تأت من فراغ، بل هناك سمات تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وأدوار لا يمكن أن تؤديها غير الجامعة.

إن الجامعة الجزائرية كباقي الجامعات في مختلف أنحاء العالم تسعى للرقي بمجتمعها الذي تنتمي إليه وذلك من خلال ما تقدمه للمجتمع من خدمات وكفاءات وعلوم وتكنولوجيا...إلخ، من أجل تحقيق متطلبات الافراد والجماعات ورفاهيتهم.

ومن أجل ذلك خضعت الجامعة الجزائرية لجملة من الاصلاحات آخرها تطبيق نظام ل م د سنة 2004 الذي جاء على خلفية التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية حول مختلف العوائق التي تعاني منها الجامعة، ورغم مرور ما يقارب 20 سنة على هذا الاصلاح إلا أن مستوى الجامعة في الجزائر ما يزال لا يواكب التغيرات العلمية على المستوى العالمي، وذلك نظرا للعديد من المشكلات التي تعاني منها والعوائق التي تقف أمام تقدمها، وخاصة في ظل التوجهات التي تبنتها الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول: ماهية الجامعة.

المطلب الأول: تعريف الجامعة:

- تعريف توفلر TOFFLER:" الجامعة هي بمثابة مصنع لإنتاج المعارف التي تستخدم في تحقيق الأهداف التربوية والمجتمعية على حد السواء لِمَا توفره من معطيات معرفية بالمحيط الذي يتنامى تطوره بشكل مذهل في جميع مناحي الحياة "[1].
- تعريف عبد المجيد عبد التواب:" الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها من خلال هيئة التدريس والطلبة الباحثين في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية بذلك المساهمة في ترقية الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة"[2].
- تعريف جميلة صليبة:" معنى الجامعة لا يدل فقط على تلك المؤسسة التي تدرس جميع العلوم فحسب، بل يدل على جميع مدرسيها وطلابها الذين يؤلفون أسر واحدة، ومن شروطها أن تتجاوز ذاتها وتسمو بالمثل العليا دائما، أو أن تجعل من مناهجها وسيلة للبحث وأن يكون التدريب المهني فيها متناسب مع البحث الخالص"[3].
- تعريف رابح تركي:" الجامعة عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهداً مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات "[4].
- تعرَّف الجامعة على أنها " المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية بتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة عالية من النضج ويتصفون بالعقلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة "[5].

المطلب الثاني: نشأة الجامعة وتطورها عبر العصور:

مرت الجامعة منذ نشأتها بمرحلتين بارزتين هما:

أ- مرحلة النشأة والتأسيس:[6]

إن المتأمل في تاريخ الحضارات القديمة وعلى اختلافها، فإنه يجد في كل واحدة على حدا محاولات هذه الحضارات في تجميع الطلبة والأساتذة في مكان واحد لتلقي العلوم والمعارف المتقدمة في تلك العصور.

فالحضارة المصرية القديمة عرفت بدورها هذا النمط من المدارس العليا حيث كان يجتمع كبار رجال الدين في المعابد، ويتلقى الطلبة ما استطاعوا من المعارف لمختلف العلوم، كالطب والفلك والحكمة وآداب السلوك وخاصة الهندسة نظرا لاهتمام المصريين آنذاك بالأبنية والمنشآت المعمارية، ومن أهم جامعات مصر جامع "أون" بعين شمس وجامعة دير الكرنك.

وفي الهند القديمة أيضا، وفي حوالي 1500(ق،م) كانت بدايات الجامعة تتمثل في أن بعض الحكماء كانوا يلجؤون إلى الغابات بحثا عن الهدوء، ويلتحق بهؤلاء الحكماء بعض الشباب الراغب في مناقشتهم في أمور الفلسفة والدين، وقد أنشأ الشاعر الهندي المعروف "طاغور" جامعة "سانتيكان" في البنغال، كما طور الهنود التعليم الجامعي وجعلوه مميزا عن التعليم العام، حيث كان يقتصر على فئة الكهان فقط.

أما في الصين القديمة فقد أصدر أحد أباطرتها في عام 124(ق،م) مرسوما حدد فيه أنظمة مؤسسات التعليم العامة، كما حدد فيه نظاما خاصا بالامتحانات العامة، كانت مهمة هذه الجامعات هو تعليم الطلبة العلوم الكلاسيكية المعروفة والتعاليم الكونفوشيوسية.

كما لم تخلو الحضارة اليونانية أيضا من الهيئات العلمية، بل وكانت هذه الجامعات الأقرب إلى المفهوم العصري للجامعات، حيث اعتبرها بعض الباحثين أساس الجامعة المعاصرة، فقد أنشأ أفلاطون أكاديميته المعروفة في أثينا سنة 387(ق،م) لدراسة التراث الإغريقي وتعليم الشباب فن الخطابة وغيرها، كما أنشأ أرسطو مؤسسة للتعليم العالي سميت بـ:" الليكيوم " وكان يدَّرس فيها علاوة على الأدب التاريخ والعلوم الطبيعية.

من جهة أخرى طور العرب والمسلمون ابتداء من القرن الثاني هجري تعليما جامعيا متقدما، بعدما كانوا قد استفادوا من احتكاكاتهم بالحضارة اليونانية والفارسية من العلوم والطب والفلسفة والفلك، فأنشأوا مؤسسات لتطوير هذا التراث الفكري المتميز.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي في الحضارة العربية الإسلامية، وخاصة في الأندلس، قد ساهمت بدور كبير في تطوير التعليم الجامعي في أوربا بصورة عامة، وفي تطور فكرة الجامعة بمعناها الحديث، فقد درس كثير من الأوروبيين في هذه المؤسسات، ولم ينقلوا ما توصل إليه العرب المسلمون من التقدم في مجالات العلوم والآداب فحسب، وإنما نقلوا أيضا أفكارهم حول تنظيم مؤسسات التعليم الجامعي.

ب- مرحلة التطور والعطاء:[7]

ترتبط هذه المرحلة بنشأة فكرة الجامعة بمفهومها الحديث في العصور الوسطى وتطور هذه الفكرة وتأسيسها وانتشارها، وانتشار فكرتها لا يعد إنجازا كبيرا بالنظر للمستوى الكبير الذي وصلته فحسب، وإنما أيضا بالنظر إلى النتائج العلمية الكبيرة المحققة على أكثر من مجال.

المطلب الثالث: وظائف الجامعة:

حتى تبلغ الجامعة أهدافها فهي تقوم بعدة وظائف، وعلى الرغم من اختلاف المعالجات العلمية في تقسيمها لوظائف وأدوار الجامعة، إلا أن المضمون في كل هذه التسميات يكاد يكون واحد فالجامعة لها ثلاث وظائف رئيسية ندرجها تحت العناوين التالية:

أ- **إعداد المهارات المتخصصة :**

إن الجامعة تقدم تعليما عاليا ومتخصصا يميزها عن التعليم العام، فهي تُنمي لدى الطلاب الاتجاه الصحيح نحو التخصص والمعرفة بصفة عامة وتزودهم بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم.

ويمكن النظر للجامعة من زاوية أخرى وهي إنتاجها للقوى البشرية المدربة لتصبح بذلك مؤسسة للإنتاج الكفاءات والمهارات التي سيعتمد عليها المجتمع مستقبلا في تحقيق تنميته وتطوره وهي أيضا مكان لاستثمار الموارد البشرية، حيث أن إعداد مهندس أو طبيب أو مدرس يحتاج إلى مدة طويلة قد تصل إلى 20 سنة أو أكثر[8].

إلا أن المشكل الذي تصادفه الجامعات على اختلاف مستوياتها هو ما تعلق بربط مجالات العمل بالتخصص الجامعي، وكيف تستطيع الجامعة أن تُعِدّ الخريجين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة، وعلى الرغم من أسلوب التنبؤ الذي انتهجته بعض الجامعات في العالم بحجم القوى العاملة المتخصصة، إلا أن هذا المشكل لازال قائما، وللتقليل من حدة هذا المشكل نجد أن التعليم المعاصر قد اتسعت وظيفته هذه (إعداد المهارات) لتشمل مهمة التدريب، فلم تعد الجامعة تكتفي بإعداد المهنيين فقط، بل أخذت على عاتقها مهمة تدريبهم بعد إعدادهم وهكذا يتكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسية للجامعة.

ب- البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي من الوظائف الرئيسية للجامعة، فمن خلال أنشطة البحث العلمي تلعب الجامعة دورها في إنماء المعرفة وتطويرها، فلا يمكن أن يكتمل كيان الجامعة إذا ما هي أهملت البحث العلمي أو لم تستوفه حقه، فهذا الأخير يساهم في الكشف عن مواطن الخلل في المجتمع، ويساهم في وضع الحلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يقع على عاتق المحاضر الجامعي مسؤولية البحث، إضافة إلى مهمة التدريس، الذي من شأنه رفع مستوى المعرفة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التنمية، كما هو مطلوب منه تشجيع طلبته في مساعيهم البحثية، إضافة إلى إرشادهم والإشراف عليهم[9].

ج- خدمة المجتمع:

تشكل الجامعة رصيدا من الخبراء يمكن استغلاله من قبل الحكومات والقطاع الخاص، فهي تقدم الخبراء واللإستشاريين في شتى المجالات من شأنهم أن يساهموا في تنمية وتطوير المؤسسات التي يعملون بها ويضعون الحلول للمشاكل التي قد تعترضهم، وهي وظيفة قلما نلمس آثارها في بلداننا، بل إننا بعيدين عن تحقيق ذلك التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

كما تقدم الجامعة خدمات من نوع آخر، وهي نشر الثقافة والعلم، فهي المكان الذي تصقل فيه شخصية الفرد وتتشبع بالقيم الوطنية والمبادئ الأساسية التي من شأنها أن تجعل هذا الفرد قادرا على تحمل المسؤولية أينما كان وأينما حل، وهي تشجع فيه روح المبادرة والحوار والديمقراطية في التعامل مع الآخر، ومن أجل توطيد العلاقة بينها (الجامعة) وبين المجتمع نجدها تسعى جاهدة بمختلف عناصرها وهياكلها إلى أنجاز المجلات والدوريات والأبحاث والعمل على نشرها لتعميم الفائدة منها ليس فقط على مستوى الطلبة بل على المستوى العام للمجتمع.

وعليه فإن إعداد المهارات المتخصصة التي ستزود كافة قطاعات المجتمع بالكوادر ذات الكفاءة العالية من جهة وتنشيط فعاليات البحث العلمي داخل أسوارها وخارجها من جهة ثانية، والعمل على مد جسور بين هذه المؤسسة ومحيطها من خلال الخدمات المتنوعة التي تقدمها للمجتمع، والعمل على نقل ثقافة الأمة وتطويرها من جهة ثالثة سيجعلها لا محالة رافعة من روافع التقدم في المجتمع، وهو ما تحاول جامعات العالم الغربي والعربي تحقيقه من خلال التعليم العالي الذي تقدمه للأجيال.

وإذا كانت هذه وظائف الجامعة عامة فإن هناك من يرى أن للجامعة مجموعة من الوظائف تقوم بها على الصعيد الوطني نذكر منها: [10]

- توفير التعليم لخريجي المدارس الثانوية وكذا توفير تعليم وتدريب عاليين رفيعي التخصص.

- توفير السبل للترقي الاجتماعي ومتابعة البحث في التعمق العلمي.
- تزويد المجتمع الطلابي بأنماط التفكير الذي يتضمن الدافعية والمثابرة والاستمرارية العالية.[11]
- تقديم خدمات للمجتمعات والمناطق المحيطة.
- إعداد الرجال والنساء للأدوار القيادية في المجتمع.
- تحقيق الاندماج في المجتمعات المتنوعة.
- تأدية خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط والإنماء والإدارة وسواهما.
- الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل[12].

المطلب الرابع: خصائص الجامعة:

تتصف الجامعة باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي، بمجموعة من الصفات التي لا تتصف بها باقي المؤسسات التعليمية والاجتماعية الأخرى، ففي ما يلي نتطرق إلى أبرز خصائصها:

- الجامعة قبل أن تكون بنيانا هي مؤسسة تعليمية، ومركز بحثي ومنارة للإشعاع تعكس مستوى حضاريا تدعوا لتقدمه، بحيث يكون هذا المستوى دائم الحركة دائم الفعل، دائم النظر إلى ما هو أفضل.[13]
- السلعة الرئيسية التي تنتجها الجامعة هي المعرفة، وحتى تتمكن من إنتاجها، يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة وتكون الوسيلة الرئيسية التي يستخدمونها جميعا هي البحث العلمي.
- الجامعة ساحة لتعبئة الطاقة المكنونة والمحركة لوعي المتعلم، وعيا بالنفس والمحيط وبمكوناته وبما يضطرب به العالم من حوله، ووعيا بهموم الحاضر وتحسبا لاحتمالات المستقبل وتغيراته.

- تتسم سلوكيات العاملين في المؤسسة الجامعية بأخلاقيات عمل مختلفة عن تلك السائدة في المؤسسات الإنتاجية أو الخدماتية، من حيث أصولها ومعانيها ومعطياتها ومظاهرها.
- جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.
- فيها تلتقي جماعة الأساتذة معلمين موجهين، يمثلون فريقا علميا في مجال تخصصهم ويسهرون على خدمة طلابهم تعليما وتعلما، محاضرة ومناقشة كما يعملون على خدمة مجتمعهم من خلال إنتاج المعرفة ونشرها وتقديم المشورة والعمل على حل المشكلات.[14]
- الجامعة ملتقى تُبحث فيه القضايا الإقليمية والوطنية والدولية وتجد الحلول لمشكلاتها، ويتم ذلك كله بروح النقد العالمة البناءة.
- ترتبط المؤسسة الجامعية بنظيراتها من المؤسسات الجامعية الأخرى بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون، ولا تخلو من المنافسة سواء أكانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية.
- لا يعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام المؤسسة خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف إلى الربح.
- الجامعة مجتمع يهدف أعضاؤها باستمرار للبحث عن الحقيقة وحماية حقوق الإنسان الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتسامح والمشاركة ونشر ثقافة السلام بين الشعوب[15].

هذه الخصائص تُبرز بوضوح قدرة الجامعة على خدمة المجتمع من خلال توفير الكوادر البشرية وخلق جيل متعلم واع بمشاكل عصره ومجتمعه، له القدرة على التأقلم معها ومواجهتها وهذا بفضل احتوائها على أساتذة واعين ومؤهلين، قادرين على كشف الحقائق ومعالجتها من خلال البحوث والدراسات، والجامعة لا يقتصر دورها على المستوى الإقليمي أو الوطني، بل قد يكون على مستوى عالمي، ويبرز هذا جليا من

خلال التعاون وتبادل الخبرات والمنافسة الشريفة المشروعة بين مختلف المؤسسات الجامعية، وعلى كل المستويات، وهي بهذا تبحث في مختلف القضايا المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

المطلب الخامس: المداخل النظرية في دراسة موضوع الجامعة:

تعد النظريات السوسيولوجية الموجه الأساسي لكل الدارسين في العلوم الاجتماعية، حيث تستمد هذه الأهمية من مكانتها وقيمتها بصورة أساسية وخاصة في مجال البحث الاجتماعي على المستوى النظري والميداني.[16]

ومن هذا المنطلق، كان الوقوف أو التطرق لأهم النظريات التي تناولت موضوع الجامعة، خطوة أساسية في بحثنا كون هذه النظريات بمثابة المداخل التي تحدد تموضع البحث من الوجهة النظرية.

فعلى الرغم من عدم وجود نظريات سوسيولوجية تتطرق للجامعة بصورة مباشرة، نجد أن غالبيتها قد عالجت هذا الموضوع من خلال الإطار العام، الذي يتمثل في النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة، وعليه فسنحاول قدر الإمكان الإلمام بأهم آراء وأفكار الرواد والمفكرين في تناول النظام التعليمي وتحديدا "الجامعة"، وستكون البداية من الإسهامات المبكرة المتمثلة في الاتجاه الوظيفي.

أ- الاتجاه الوظيفي:

تتمحور رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصور العلاقات المتبادلة بين القطاع (النظام) التعليمي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، على اعتبار أن النظام التعليمي أحد الأنظمة الفرعية للنسق الاجتماعي (المجتمع)، وبالتالي لا يمكن تحليله إلا من خلال وظيفته في تحقيق التكامل الداخلي بين مكونات هذا المجتمع[17]، كما يعد أيضا نظاما أساسيا في البناء الاجتماعي ككل يؤثر في جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ويحافظ على بقاء النسق واستمراره، ومنه كان اهتمام الرواد الأوائل بالنظام التعليمي بصف عامة

والجامعة بصفة خاصة محاولين إبراز وظيفتها الرئيسية في المجتمع وأهميتها، ومن أهم رواد هذا الاتجاه:

♦- إميل دوركايم (Emil Durkheim): يرى" دوركايم"، أن المكونات الداخلية للجامعة تعمل على نقل القيم العامة التي من شأنها خلق التجانس والتضامن الاجتماعي، كما تعمل على اكتساب الفرد المهارات النوعية المتخصصة الضرورية للمهام العملية التي سيقوم بها مستقبلا، أو ما يعرف عند دوركايم بتقسيم العمل.

♦- ماكس فيبر(Max Weber): تعتبر التنظيمات البيروقراطية محور تحليلات "فيبر"، حيث يرى أن المعاهد العليا والمدارس المتخصصة والجامعات هي التي تحدد طبيعة المجتمع (تقليدي، حديث)، من خلال الأنماط المختلفة من التعليم والتدريب التي تقدمها للأفراد، وهي التي تمنحهم المكانة الاجتماعية والمهنية في المجتمع.

♦- تالكوت بارسونز(Talcott Parsons): حضي التعليم الجامعي بأهمية بالغة ضمن تحليلات "بارسونز" للنظام التعليمي، حيث أعتبر الجامعة "التنظيم الأم" الذي يمد جميع المؤسسات والتنظيمات الإنتاجية الخدمية بالفئات المهنية على مختلف تخصصاتهم، وبالكوادر والمهارات البشرية اللازمة لقوى العمل والإنتاج. كما اهتم أيضا بالجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات من خلال التركيز على أهمية التدريب المهني والفني لهذه الفئة الأكاديمية.

على الرغم من هذه الإسهامات الجادة لرواد هذا الاتجاه إلا أنه قوبل بالعديد من الانتقادات لعل من أهمها:

- اعتبار الجامعة نسقا لحفظ التوازن وميكانيزم للتكامل، وأهملت في المقابل ميكانيزمات الصراع والتنافس ومالها من دور فعال في خلق الإبداع والتجديد في المراحل التعليمية.
- إهمال الدور الثقافي للجامعة في إعادة إنتاج المعرفة ونشرها، وتركيزها فقط على إمداد المجتمع بالإطارات والطاقات المؤهلة.

أ- نظرية التحديث:

تعتبر نظرية التحديث إحدى النظريات السوسيولوجية التي تبناها العديد من الباحثين المحدثين المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث في التنمية، من خلال إبرازها لأهمية المؤسسات الاجتماعية التعليمية وعلى رأسها الجامعة، فهي تقوم بعملية التجديد في مختلف جوانبها والتأكيد على أهمية التحولات في أنماط السلوك والقيم، وتؤكد على الاهتمام بالنظام التعليمي من أجل تكوين عناصر بشرية قادرة على استيعاب التكنولوجيا والتعامل معها. ومن أبرز آراء وأفكار رواد هذا الاتجاه، نذكر:

♦- دافيد ماكليلاند(D.Mecleland): حاول "ماكليلاند" قياس معدلات توجيه الأبحاث في المجتمع ومدى تأثيره على عملية التنمية، كما ركز على متغيرات سيكولوجية كالإنجاز والدافعية والقيم والمعتقدات، واعتبرها أهم سمات الشخصية التحديثية التي يجب نقلها وتبنيها في الدول النامية لتحقيق التنمية.[18]

♦- انجلز(A.Inkeles) ودافيد سميث(D.Smith): تمثلت إسهامات هذين المفكرين في تحليلهما لدور المؤسسات التعليمية كالجامعة لتحديد العلاقة بين التعليم والتنمية، وانطلقا من كون التحديث عملية اكتساب أكبر عدد من السكان لسمات واتجاهات وقيم...، مثل:الخبرة والرغبة في التغيير والتجديد.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية، إهمالها للخصوصية السوسيوثقافية لمختلف المجتمعات النامية، وتحديدها للعلاقة بين التعليم والتنمية والتحديث في مجرد اكتساب سمات معينة، فيه إهمال وتجاهل للشخصية في هذه الدول، واعتبارها شخصية سلبية.

ج- نظرية رأس المال البشري:

تناولت هذه النظرية التعليم من منظور اقتصادي، فقد جاءت تحليلاتها للعلاقة المتبادلة بين نظام التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها استثمار لرأس المال

البشري، ونوع من الاستثمار الإنتاجي وكأحد الأسس لعملية التنمية الشاملة[19]، ومن أهم رواد هذه النظرية:

♦- تيودور شولتز(T.Schults): إن تطور نظرية رأس المال البشري كان بفضل الإسهامات التي قدمها الاقتصادي الأمريكي "شولتز"، وذلك بالتركيز على اعتبار مهارات الفرد ومعرفته شكل من أشكال رأس المال البشري، واعتبار التعليم نوع من الاستثمار، كما ركز على أهمية التعليم والعمل في زيادة النفقات الاقتصادية للمؤسسات التعليمية، حيث ذهب إلى اعتبار التعليم رأس المال البشري طالما أنه أصبح جزء من الفرد الذي يتلقاه، فيمكن بيعه وشراؤه، ومن جهة أخرى فإن هذه النظرية جاءت لتأكيد المقولات والدراسات التي اعتبرت أن القوة المحركة للنمو الاقتصادي هم البشر، والتعليم بالأساس يتيح لعملية الإنتاج بكاملها أن تستفيد من العوامل الخارجية الإيجابية، فالمتعلمون هم الأقدر على استخدام رأس المال المادي، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير أساليب جديدة وأفضل للإنتاج[20].

وعليه فإن النظام التعليمي بمختلف مؤسساته، يعد عاملا أساسيا في تحقيق التنمية، وعنصرا مهما من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة.

إن ما يؤخذ على نظرية رأس المال البشري هو تركيزها على دراسة جانب واحد فقد هو الجانب الاقتصادي، واعتبار الاستثمار البشري من أهم أنواع الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق نظام اقتصادي حديث، كما ركزت على أهمية النمو الاقتصادي، واقتصرت تحليلاتها على التنمية الاقتصادية فقط دون إيلاء الاعتبار للتنمية الاجتماعية التي تعتبر جزءا هاما في عمليات التنمية الشاملة[21].

د- الاتجاه الماركسي المحدث:

ترتكز النظرية الاجتماعية عند ماركس على قضايا أساسية هي:

- التصور المادي للمجتمع والتاريخ.

- الطبقات والصراع الطبقي.
- الاغتراب.
- نظرية المعرفة.

من القضية الأخيرة –نظرية المعرفة– والمتمثلة في العلاقة الموجودة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، فإن "ماركس" يرى "بأن النشاط الاجتماعي على اختلافه، والعقل الاجتماعي والمقصود به الوعي الاجتماعي، يتحددان بوضوح من خلال اعتبارهما اجتماعيين، وكذلك فالنشاط أو التغيير والوعي أي العقل لا وجود لهما إلا في ضوء علاقة واضحة الملامح بالآخرين، ويتحققان حيثما يقوم هذا التغيير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة التغيير التي تتماشى وفق الوعي حتى في أبسط صوره من خلال قيامه بإعداد عمله العلمي".[22]

هـ– نظرية الأنساق الاجتماعية:

تعود نظرية الأنساق الاجتماعية إلى بداية الخمسينات حيث ظهرت أول الأمر عند علماء البيولوجيا، وخاصة عند "لدونج برتلانفي"، حيث عرض أسس أفكاره التحليلية البيولوجية عن طريق ما عرف بـ: نظرية الأنساق العامة، ثم امتدت إلى علماء الاجتماع والنفس والتربية، ويعتبر شارلز بروو (C.Berrow) من أبرز رواد هذه النظرية، حيث حاول استخدام هذه النظرية في دراسة القوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعية التعليمية محللا البناءات الداخلية، ومدى الدور الذي تشكل به التنظيمات الآراء والاتجاهات وسلوكيات أعضائها.

عموما يرى رواد هذه النظرية، أن الأنساق المفتوحة تؤدي دورها في عمليات التنمية وحل مشكلات وقضايا المجتمع المتعددة، ويرون في الأنساق المفتوحة تلك التي تتفاعل مباشرة مع بيئتها، فهم يركزون عليها في دراساتهم وتحليلاتهم للمؤسسات التعليمية مثل

المدارس والجامعات مؤكدين على أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية، بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها.[23]

تحاول بعض الدراسات أن تحلل طبيعة المؤسسات التعليمية ودورها في المجتمع، خاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصدر المدخلات (Inputs)[24] في المجتمع الذي تعيش فيه، وتشمل هذه المدخلات كل مضمون العملية التعليمية، كما تعتبر مخرجات (Outputs) المؤسسات التعليمية عنصرا أساسيا لتوضيح نوعية هذه العلاقات المتبادلة: علاقة الجزء بالكل، ومن ثم أصبحت علاقة (المدخلات – المخرجات) للمدارس والمؤسسات التعليمية الجامعية، أحد الاهتمامات الحديثة التي يتناولها العلماء والمهتمون بقضايا التعليم في الوقت الحاضر.

بناء على ما سبق، يتضح أن الجامعة نظام مفتوح، يجب عند دراسته للإلمام بجميع عناصره وعدم إهمال أي عنصر، لأن الاهتمام بكافة العناصر الموجودة يساهم في تطوير تفعيل دور الجامعة في المجتمع، المتمثل في إمداد هذا الأخير بأفراد على مستوى الكفاءة والمهارة المطلوبة لخدمة قطاعاته المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة، فعلى الجامعة أن تعمل كنسق مفتوح وفي بيئة تتسم بالأخذ والعطاء، ذلك بالاقتراب من مشاكل المجتمع ومحاولة معالجتها بالطرق والأساليب العلمية المناسبة، حتى تكون هناك علاقة تبادلية إرتباطية وتكاملية بينهما.

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجامعة الجزائرية:

تعد جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في الوطن العربي، فلقد أنشئت من طرف السلطات الاستعمارية في سنة 1877م، ومن ثم اعتمدت سياسة تربوية مستمدة من المبادئ الأساسية لهذه السلطة، ولم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية[25].

فكانت هذه الجامعة نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية التقليدية المنطوية على التعليم النظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري آنذاك[26].

ومرت عموما الجامعة الجزائرية في نشأتها وتطورها بمراحل عدة أهمها:

* الجامعة الجزائرية في مرحلة الستينات:

مع استقلال الجزائر وتحريرها من هيمنة الاستعمار الفرنسي، وجدت السلطة الجزائرية نفسها ملزمة بإصلاح المنظومة التربوية بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة وجعلها تستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعم استقلاله، حيث جاء آنذاك على لسان السيد الرئيس "هواري بومدين" في خطاب له في 10 أكتوبر 1969م: « إن بلادنا في حاجة إلى آلاف من الإطارات الوطنية لتطوير الزراعة وتشييد الصناعة، والكف عن اللجوء إلى الإطارات الأجنبية وعلى الجزائريين أن يتوصلوا يوما إلى أن يأخذوا مكان هذه الإطارات التي لا نخفي مجهوداتها، ولكنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقارن بمجهودات الإطار الجزائري، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بتغيير جذري للتعليم وبثورة حقيقية علينا أن نقوم بها عاجلا، ذلك أنها أصبحت ضرورة ملحة »،[27] وبالفعل فقد شهدت مرحلة الستينيات مجموعة من الإصلاحات منها:

- إنشاء فرع اللغة العربية .
- إنشاء جامعة وهران 1966.
- إنشاء جامعة قسنطينة 1967. [28]

كما ارتفع عدد الطلبة من حوالي 3000 طالب سنة 1963م إلى حوالي 20000 طالب سنة 1972م، حيث كان نظام التكوين في هذه المرحلة معتمد على نظام الكليات الموروث من طرف الفرنسيين، أما المراحل الدراسية فكانت متمثلة في: ليسانس، الدراسة المعمقة، شهادة الدكتوراه درجة ثلاثة، شهادة دكتوراه دولة. [29]

* الجامعة الجزائرية في مرحلة السبعينات:

لقد كانت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة في ظروف متناقضة بسبب ممارستها لنظم ومعايير موروثة من المستعمر الفرنسي، يعني أنها لم تكن لها علاقة بمشاكل الواقع الجزائري المعاش، وأمام هذا الوضع جاء إصلاح أولي هام لإنقاذ الموقف، فتم إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي في سنة 1970[30]، والذي ينص (الإصلاح) على التعديل الكامل للبرامج والمقررات الدراسية لكي تكون مستجابة لاحتياج المجتمع الجزائري وتضمن عموما النقاط التالية:

- زيادة مدة الدراسة لبعض الفروع.
- إلغاء المنهج السنوي وتعديله بالمنهج النصف سنوي.
- إلغاء السنة الإعدادية في جميع قطاعات التكوين الجامعي.

وتضمن أيضا:

- مرحلة الليسانس(مرحلة التدرج)، أربع سنوات مقسمة إلى سداسيات.
- مرحلة الماجستير(مرحلة ما بعد التدرج)، سنتين على الأقل.
- مرحلة الدكتوراه (مرحلة ما بعد التدرج الثانية)، خمس سنوات.

ونجد أيضا أن برامج التكوين في الجامعة الجزائرية شهدت تعديلات وإثراء فيما يتعلق بطرائق التدريس، بحيث أنشئت في هذا المجال الأعمال التطبيقية الموجهة، مع المحاضرة وحصص التدريب الميداني، وهنا تكون علاقة الجامعة بالمحيط قد انطلقت[31].

* الجامعة الجزائرية في مرحلة الثمانينات:

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ظهور واعتماد الخريطة الجامعية في شكلها الأولي في سنة 1983، ثم ضبطت في 1984، وكان هدفها الأساسي يتحدد في النقاط التالية:[32]

- تخطيط التعليم العالي إلى آفاق 2000.
- تحدي احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- تحقيق التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل.

- تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية والحفاظ على الجامعات الكبرى فقط.

* الجامعة الجزائرية في مرحلة التسعينات:

إن من أهم ما يميز هذه المرحلة هو الرغبة الملحة في خلق وإيجاد علاقة متكاملة ومنسجمة بين الجامعة والمحيط، خاصة وإن المؤسسات الاقتصادية بدأت في هذه المرحلة استعدادها لدخول اقتصاد السوق الحر، هذا ما أدى بالجامعة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة، وذلك لإعطاء إطارات كفاءة قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، وتم في هذا المجال اعتماد فرقة بحث لإنجاز سلسلة من الأبحاث حول تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية لأجل العمل على انسجام برامج التكوين والتعلم مع العمل واحتياجات الواقع الجزائري المعاش.

المطلب الثاني: مبادئ الجامعة الجزائرية:

تتمثل مبادئ الجامعة الجزائرية فيما يلي:

- ديمقراطية التعليم وذلك من خلال:

- إتاحة الفرص بشكل متساوي لجميع الطلبة الثانويين الناجحين لمؤهلة التعلم.
- توفير الرعاية والتكفل الاجتماعي والاقتصادي من منح دراسية، مطاعم جامعية، أحياء سكنية للطلبة وتوفير الرعاية للمتفوقين[33].

- تعريب مناهج التعليم:

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها لأجل تعريب مجال التعليم الموروث عن الاستعمار الفرنسي بمختلف مستوياته، وأصبحت هذه العملية تنمو شيئا فشيئا حسب الإمكانيات المتوفرة وتم في بداية الثمانينات تأسيس المجلس العلمي لتعميم استعمال اللغة العربية.[34]

- جزأرة الأطر:

من المعروف أن الجامعة الجزائرية في بداياتها وحتى السنوات الأولى من الاستقلال كانت فرنسية المناهج واللغة وحتى الطلاب، بحيث أن عدد الطلبة الجزائريين كان لا يفوق

500 طالب، ولكن رغم هذا فإن الجزائر بذلت جهودا جبارة لجزأرة الجامعة من خلال إشراف إطارات جزائرية بحتة على تسييرها وتأطيرها وتنفيذ خططها.[35]

- الطابع النفعي للتعليم.
- الاختيار العلمي والتقني وإدماج التعليم.

المطلب الثالث: مشكلات الجامعة الجزائرية:

رغم ما عرفه التعليم العالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطور كمي بفضل مبدأ ديمقراطية التعليم وما تبعه من إصلاحات، إلا أن نتائجها في الواقع لم تكن في المستوى المطلوب، مع أن المنظومة الجامعية الجزائرية قد حددت أهدافها، إلا أنها وجدت نفسها اليوم تواجه مشكلات عدة أثرت سلبا على نوعية التكوين ودور التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع والتنمية والتي تشكل مصدر خطر على الجامعة الجزائرية حاضرا ومستقبلا، وتُجمع مختلف التحليلات والدراسات على تداخل هذه المشكلات رغم تنوعها، وهو ما يسمح لنا بتحديد الرئيسية منها والمهمة والمتمثلة في:

- مشكلة التحجيم أو التدفق الطلابي.
- مشكلة صعوبات التمويل.
- مشكلة الهياكل القاعدية.
- مشكلة التأطير.

أ- مشكلة تنامي أعداد الطلبة (التحجيم):

نتيجة ديمقراطية التعليم العالي، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه، يعيش العالم اليوم ومنذ عشريات من الزمن، زيادة مذهلة لعدد الطلبة، والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم تعرف تدفقا طلابيا كبيرا منذ الثمانينات حيث وصل عدد الطلبة إلى 407995 طالب للسنة الجامعية 2000/1999 بعدما كان 2800 طالب مابين 1962 و1963 والجدول التالي يعكس لنا هذا التدفق.

السنة	89-90	91-92	93-94	95-96	97-98	99-00	14-15	17-18
عدد الطلبة	181350	220878	238090	252347	339518	407955	12770000	1730000
النسبة المئوية للزيادة بالنسبة للسنة السابقة	%08.78	%11.80	%02.18	%05.84	%18.90	%09.49	%313.02	%13.54

جدول رقم 01: يوضح التدفق الطلابي بداية من سنة 1988 إلى سنة 2018.[36]

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الطلبة تضاعف مرتين سنة 1989 حتى 1998، إن نموا سريعا كهذا يدعو إلى التساؤل حول إمكانية استيعاب هذا التدفق، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية التي تؤمن تكوينا علميا يتماشى والمعايير العلمية، ولنأخذ أيضا على سبيل المثال المركز الجامعي بالوادي حيث بلغ عدد الطلبة مابين (2001 و2002) 2586 طالب ليصل مابين (2008 و2009) إلى 11435 طالب وهي زيادة بحوالي أربعة مرات، كما أن عدد المتخرجين في الموسم الجامعي 2008/2007 هو 1351 طالب مقابل 3707 طالب مسجلا في السنة الجامعية 2009/2008 وهي زيادة تفوق طاقة استيعاب المركز، وهو الأمر الذي يتكرر في باقي المؤسسات الجامعية عبر التراب الجزائري حيث بلغ العدد الكلي للطلبة المسجلين 902300 طالب مابين 2007 و2008 كما تجاوز عددهم المليون طالب مابين 2008 و2009.[37] ليصل اليوم في الدخول الجامعي 2021-2022 لحوالي مليون

و700 ألف طالب، فالواقع اليوم يكشف لنا عن توسع كمي للطلبة في مقابل ضعف التكوين وتدني مستوى الشهادات وزيادة بطالة الخريجين، وقلة المؤطرين وهياكل الاستقبال، ووسائل البحث والتعليم، أي أن هذا التدفق الهائل يفوق طاقة الجامعة الجزائرية وإمكانياتها، وغير موازية لاحتياجات المجتمع.

ولهذا يمكن القول أن الجزائر ما تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، إذ نجد طالب واحد لكل 79 ساكن مقارنة ببعض الدول النامية والمتقدمة فمثلا في الو، م، أ، كل طالب يقابله 20 مواطن، وفي فرنسا 30 مواطن، و50 في الهند، ولكن المشكل يبقى مطروح على مستوى الإمكانيات ونوعية التكوين.[38]

إن مسألة النمو في أعداد الطلبة مطروحة بقوة خلال السنوات الأخيرة، ويمكن ربط هذه المشكلة بمجموعة من العوامل نذكر أهمها:

- العوامل المرتبطة بمبدأ تساوي الفرص للالتحاق بالتعليم العالي.
- العامل المرتبط بالنمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر(3.2%) الذي له الأثر الكبير على تطور التعليم العالي، نتيجة توسع عدد الملتحقين بالجامعة.[39]
- زياد حاجيات المجتمع لليد العاملة المؤهلة والمسايرة لمتطلبات السوق.
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولتحسين الحظوظ في العمل لمواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول ومركزية التوجه والتقييم.
- مجانية التعليم العالي في الجزائر مع المشاركة الرمزية للطلبة.
- العامل المرتبط بمشكل الإعادة، فالطالب اليوم يحتل مكان بيداغوجي لفترة طويلة مقارنة بتلك المحددة قانونيا بمعدل 6 سنوات بالنسبة لشهادة تتطلب 4 سنوات، و9 سنوات لشهادة تتطلب 5 سنوات.[40]

- إهمال النوعية في التعليم العالي بسبب نقص الموارد التمويلية الذي انجرّ عنه ضعف إنتاج الشهادات الجامعية، مما أعطى مكانا للتحجيم، ولقد نتج عن مشكل تنامي عدد الطلبة وتدفقهم جملة من المشكلات نذكر منها:

- ازدياد الحاجة للتمويل، حيث أن الدولة عليها أن تخصص ميزانية مناسبة للأعداد المتزايدة سنويا من حيث الإيواء والنقل والمقاعد البيداغوجية التجهيزات وكل الهياكل اللازمة.

- عدم توفر الإطارات اللازمة كما ونوعا وسوء اختيار وتوظيف الأساتذة وعمال الإدارة.

- نقص الفعالية وحافز الدافعية للطلبة والأساتذة وتدني قيمة العلم.

- إهمال البحث العلمي والباحثين.

- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل واستثمار أحسن لطاقاتهم، وتحسين تكوينهم.

إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه صعوبة استيعاب هذا التدفق للحائزين على شهادة البكالوريا في حين نجد أن الدول المتقدمة وفي إطار ما يعرف بالتعليم مدى الحياة قد أوجدت الجامعات خاصة والجامعات المفتوحة...إلخ، مع خلق أنظمة جديدة لاستيعاب أعداد كبيرة من المتعلمين، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في التعليم العالي الجزائري هيكلا ومضمونا وربطا بحاجات السوق والمجتمع، وهذا ما تشهده الجامعة الجزائرية اليوم وما تعيشه من إصلاحات جديدة ولكن السؤال المطروح هل هذه الإصلاحات تستجيب لهذا المشكل؟، وهل السياسات الجديدة ستخفف من هذا التدفق؟ بما تحتويه من إجراءات لضمان تكوين نوعي يتوافق والتوسيع الكمي، مع وجود مشكل آخر يرتبط بصعوبات التمويل وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ب- مشكلة صعوبات التمويل:

يعد مشكل التمويل من المشكلات الرئيسية والحالية للجامعة الجزائرية، فرغم الزيادة التي تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم العالي، إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها

بسبب زيادة أعداد الطلبة وارتفاع تكلفة الطالب والتضخم في الأسعار بما لا يسمح بتطوير التعليم وتحديثه، إضافة إلى التحديات المتعلقة بمتطلبات تجويد التعليم العالي وهي أمور مكلفة.

إن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر من أهم النشاطات الحكومية في جميع الدول بدون استثناء وقد ازدادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ورغم هذا يبقى معدل الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة يكاد لا يظهر بالنسبة للقطاعات الأخرى، فالمخصصات المالية من الدخل الوطني للبحث العلمي لا تتعدى 0.28% منها 80% في شكل أجور وعلاوات وهو ما يجعل الجزائر في مستويات بعيدة من المعدل الذي حددته الأمم المتحدة للدول النامية سنة 2004 وهو 0.14%.

إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه مشكل التمويل في ظل تناقص الدعم الحكومي من جهة وزيادة أعداد الطلبة الذي يتطلب هياكل وموارد مالية وبشرية كبيرة من جهة أخرى، والمتفحص لميزانية قطاع التعليم العالي يلاحظ هذا التخلي والإهمال لهذا القطاع الحساس، والجدول التالي يوضح ذلك.

السنة	1994	1996	1998	2000	2001	2012
ميزانية التسيير للدولة	355900000	5470000000	771721650	965328164000	1836294176000	4608250475000

ميزانية التعليم العالي	14657762	19559000	24306558	38580667006	43591873000	277173918000
النسبة %	04.11 %	03.57 %	03.15 %	03.99 %	02.37 %	06.01 %

جدول رقم 02: يوضح تطور الاعتماد المالي المخصص لميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي.[41]

ما يستخلص من هذا الجدول هو قلة الاهتمام بهذا القطاع، مع تناقص الموارد المالية المخصصة له في ظل تزايد الطلب عليه وأهميته في التنمية، وعليه فمشكل التمويل في السنوات المقبلة يعد تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره، فالإيداعات المالية للبلاد لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد دون إيقاف التدفق نحو التعليم العالي، ويمكن ربط هذا المشكل بعدة عوامل نذكر منها:

- التسيير اللاعقلاني، فالمؤسسات الجامعية يجب أن تحسن تسييرها في استعمال مواردها المادية والبشرية المتوفرة بأكثر فعالية.

- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة على حاجات الدولة من مختلف القطاعات مثل: قطاع الصحة، التربية، حفظ الأمن...إلخ.[42]

- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

- مجانية التعليم، وغياب سياسة تعمل على مشاركة الطالب في نفقات التعليم.

- أدى الضعف في أجور الأساتذة الباحثين إلى إحباط نشاطهم البحثي مما اضطرت هذه الكفاءات للهجرة بحثا عن بيئة عمل أفضل، مما أثر على نوعية تكوين الطلبة وإنتاج

البحث العلمي الذي يشكل مصدرا من مصادر التمويل حاليا وفي كثير من البلدان المتقدمة[43].

لقد أدت السياسة الاقتصادي التي أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل التعليم العالي والبحث العلمي لظاهرة كثيرا ما أضعفت التكوين والتحصيل العلمي وهي ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات وسوء أوضاع الطلبة الاجتماعية والأساتذة نتيجة قلة وتواضع المخصصات المالية لهذا القطاع.

ج- مشكلة الهياكل القاعدية والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية نتيجة لنقص ضبط الهياكل القاعدية والتجهيز، حيث أن مشكل التسيير والاستعمال اللاعقلاني للهياكل القاعدية ونقصها مطروح بقوة، إن هذا المشكل يشكل في كل دخول جامعي ومنذ سنوات مقياس ارتجالي واستعجالي لاسترجاع المحل أو فقدان قطاعات أخرى دون تكيف لها مع وظائفها الجديدة.[44]

فظاهرة الاكتظاظ في الأقسام والمدرجات تشكل السمة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية رغم التوسع في الهياكل القاعدية وزيادة عدد الجامعات والمراكز، حيث في 2009 شملت شبكة مؤسسات التعليم العالي حاليا على 34 جامعة و13 مركزا و13 مدرسة ومعهد و4 مدارس عليا متعددة الاختصاصات أي بمجموع 64 مؤسسة جامعية، لتصل هذة السنة (2022) إلى 54 جامعة و09 مراكز و48 مدرسة عليا متعددة الاختصاصات أي بمجموع 111 مؤسسة جامعية.[45] وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الزيادة في الهياكل ترجع في جزء منها إلى التحويلات في الهياكل من قطاعات الاقتصاد الوطني إلى التعليم العالي، في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد الطلبة من سنة لأخرى، فهذه الزيادة المتجهة للجامعة الجزائرية مقارنة بالهياكل الموجودة التي لا تفي

بحاجات الطلب والتي ترجع في الأساس إلى السياسات غير المسؤولة، وانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة والمستقبلية لمقابلة هذه الاحتياجات.

إضافة إلى هذا نجد نقصا فادحا فيما يخص المراجع والوسائل التعليمية الحديثة التي تعتبر بمثابة الوسائل الرئيسية لاكتساب المعارف وتحسين المستوى وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، لكننا اليوم نجد الطالب والأستاذ والباحث يشكون من قلة المراجع وقدمها، ونقص الوسائل الحديثة والتجهيزات العصرية المواكبة للتكوين، وخاصة الكتاب الذي هو أكثر الوسائل استعمالا وأداة للبحث والاستقصاء، فهو غير متوفر بالقدر المطلوب، حيث لا يتم تزويد المكتبات بصفة منتظمة بالمؤلفات الحديثة ولاسيما المكتبات المتخصصة، مما يجعل الأساتذة والطلبة بعيدين عن الناتج العلمية الحديثة والبحث الدولي، إضافة إلى تدني نوعية الخدمات الجامعية من حيث الإيواء والنقل والتي لا تسمح للطالب بمواصلة مشواره الدراسي في أحسن الظروف.[46]

كل هذا كان له الأثر الكبير على المستوى التعليمي والبحث العلمي، حيث أصبح انخفاض وتدني نوعية التكوين السمة الملازمة للجامعة الجزائرية.

د- مشكلة التأطير:

إن ما يميز العالم اليوم هي التطورات العلمية السريعة والابتكارات التي يعجز الإنسان أحيانا عن ملاحقتها، وبالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثم لا بد من ملاحقة هذا العصر، وإعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطويره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفاءات والمؤهلات ليكون باحثا وأستاذا في الوقت ذاته،[47] فهو القادر على تجسيد الأهداف التربوية في سلوكيات الطالب واتجاهاته وكفاءاته من خلال العملية التعليمية، وعلى إنجاز البحوث في مختلف مجالات التنمية، ولكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنه يتجلى النقص الكبير للتأطير، وهو من المشكلات الرئيسية الناجمة عن

اختلال التخطيط بين الأعداد الهائلة للطلبة والهياكل وعدد الأساتذة، خاصة في المراتب العليا بغض النظر عن التوزيع غير العادل لها، فإن عدد الطلبة لكل أستاذ في تزايد مستمر أي دون المعايير العالمية حيث وصل إلى 23.4 طالبا لكل أستاذ سنة 2000/1999 أي أصبح يعادل مرتين المعدل العالمي الذي هو في حدود 12.5 طالب لكل أستاذ، أما إذا نظرنا لعدد الطلبة بالنسبة لكل أستاذ تعليم عالي أو أستاذ محاضر فهو مرتفع جدا، أي حوالي 429 طالبا لكل أستاذ تعليم عالي للسنة الجامعية 2000/1999،[48] إذ نجد مثلا المركز الجامعي بالوادي لا يوجد به إلا خمس أساتذة للتعليم العالي مقابل 11435 طالب أي ما يعادل 2287 طالب لكل أستاذ تعليم عالي بينما المعدل العالمي 253 طالب لكل أستاذ، في حين لا نجد رتبة أستاذ للتعليم العالي في بعض المراكز الجامعية.

إن مشكل التأطير يرهن البحث العلمي الذي يعد الوظيفة الأساسية للجامعة بعد التكوين، والذي يُظهر تحدٍ مخيف يفرض جهودا خاصة لتنمية الدراسات العليا، ففي السنوات الأخيرة عرف التأطير في التعليم العالي انخفاضا كبيرا كما وكيفا، ضِف إلى ذلك التوزيع غير العادل للكفاءات كما أسلفنا، الأمر الذي جعل العديد من الجامعات تفتقر لها.

إن الأستاذ هو عماد التعليم العالي والبحث العلمي وأساسه، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداده ولم يرفع من مستواه المادي والمعنوي، ولم تقدم له الحوافز الضرورية للقيام بمهمته، مما أعاق العملية التعليمية ونشاط البحث للوصول للمستوى المطلوب في الجزائر، فقد أدى النقص في التأطير إلى سياسات توظيف غير واضحة ساهمت في تدني مستوى التعليم، حيث أنها حددت شهادة الماجستير كحد أدنى، لكن الواقع يكشف عن أصناف أخرى تُدَرِس مما أثر سلبا على نوعية التكوين.

المطلب الرابع: التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية:

تعرف الجزائر حاليا عدة تغيرات وتحولات جوهرية على كل المستويات فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت نتيجة حتمية للإصلاحات البنيوية المطبقة، والتي وضعت ميكانيزمات اقتصاد السوق لم تستثني نظام التعليم العالي.

فالجامعة الجزائرية اليوم مدعوة إلى التكيف مع الاقتصاد السوق ومع التحولات المختلفة والتغيرات التي تجري في المجتمع، هذه الأخيرة التي مست مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية...، إضافة إلى ذلك فهي اليوم مجبرة على التكيف مع المتطلبات الجديدة للتقدم السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية الحاصلة على المستوى الدولي، لذلك توجب عليها أن تقوم بمراجعة جوهرية لنظام التكوين، وإعادة النظر في الأهداف والعمل المؤسساتي ككل. ولتحقيق ذلك تبنت الجامعة الجزائرية مجموعة من التوجهات والتي من أهمها:

أ- التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية لاقتصاد السوق على التعليم العالي:

إن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق حتم على الجامعة كإحدى مؤسسات المجتمع أن تخضع هي الأخرى لمنطق هذا الاقتصاد الحر، ويتجلى هذا الخضوع من خلال إدخال العديد من المصطلحات الاقتصادية الليبرالية وتطبيق بعض المفاهيم والقواعد الاقتصادية في المنظومة التربوية لاسيما التعليم العالي، إذ نجد من أهم التأثيرات الاقتصادية على التعليم العالي ما يلي:

- **النجاعة والنوعية:** حيث تركز الإصلاحات الجارية على التعليم العالي في الجزائر على نمط الجامعة الذي يجب بناؤه في سياق اقتصاد السوق، مع التركيز على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد (النجاعة)[49]، وكذا التركيز على التوجهات العالمية للتعليم العالي في سياق العولمة والمقاييس الدولية (النوعية)، بحيث أصبحت اليوم النوعية في التكوين من بين أهم الأهداف التي تسعى الجامعة الجزائرية لتحقيقها.

- **تتجير وتسليع التعليم العالي:** تجري الجزائر مفاوضات متقدمة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وقبل التوقيع الرسمي على اتفاق الانضمام، تفرض هذه المنظمة إصلاحات لابد أن تجريها الدولة، وما يهمنا في هذا البحث هي الجوانب التي أقرّتها المنظمة "كتتجير وتسليع الخدمات" ومنها الخدمات التربوية بشكل عام[50]، وعليه وضمن هذا الاتجاه الدولي فقد سعت الجزائر في هذا الإطار التوجه إلى إيجاد صيغ جديدة للتعليم ذو الطابع الخاص، فأقرت المدارس الخاصة للتعليم في الأطوار الأولى، أما التعليم العالي فقد أوجدت معاهد حكومية للتعليم بالمقابل مثل المعهد الوطني للتسيير والتخطيط (ISGP)، حيث يقوم المتعلمون بدفع تكاليف الدراسة، فهذه الأنماط التعليمية تعتبر شكلا من أشكال خوصصة التعليم العالي.

إن خوصصة التعليم العالي من شانها أن تساهم وتنوع من مصادر تمويل التعليم العالي، كما سعت الجامعة الجزائرية في هذا التوجه إلى خوصصة البحث العلمي وهذا من خلال ربط علاقات وخلق تعاون بين مخابر البحث الجامعية وبعض مؤسسات المجتمع.[51]

- **تمويل التعليم العالي:** إن الإمكانيات المالية للبلاد لا تسمح بتغطية الطلبات الاجتماعية المتزايدة باستمرار للتكوين العالي، وبالتالي فإن التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية في هذا المجال تسير في بداياتها حيث يتطلب الأمر أولا الاستعمال العقلاني لموارد القطاع ثم تنويع مصادر التمويل وهذا عن طريق:

- مراجعة البنية العامة للتعليم العالي التي من شانها أن تساهم في الاقتصاد.
- تعديل مسار التكوين وتوزيع التوقيت البيداغوجي.
- التحديد الأحسن لمقاييس المساعدة للطالب.[52]

لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن الإمكانيات المالية للبلاد لم تغطي الطلبات الاجتماعية المتزايدة للتكوين العالي، إذ من بين المشاكل التي تساهم في صعوبة التمويل نذكر ما يلي:

- منافسة الحاجيات الأخرى للدولة كالتربية الأساسية، البنى التحتية العمومية، الصحة، مكافحة الفقر...الخ.[53]
- نقص في انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي الوطني والدولي بهدف تنويع مصادر التمويل.
- مجانية التعليم الجامعي في غياب سياسة ترتكز على مساهمة الطلبة في دفع تكاليف التعليم.
- مشكلة **التحجيم**: الذي يعتبر حسب العديد من المصادر كأحد اكبر المشاكل التي تساهم في صعوبة تمويل التعليم العالي لا على الصعيد الوطني فقط، بل على الصعيد الدولي أيضا.

- **التعاون والشراكات مع المنظمات العلمية العالمية والجامعية**: تجسد هذا التعاون من خلال مرافقة ومصاحبة الدول الأوروبية في الإصلاحات التي يقوم بها القائمون على إصلاح التعليم العالي في الجزائر، كما مكن هذا التعاون الفرانكو-جزائري من إعادة تصميم وتنظيم هيكلة الدراسة بالمؤسسات الجامعية الجزائرية (تطبيق نظام LMD)، وتهيئة البرامج من خلال إضفاء الطابع التمهيني على المسارات الدراسية وخلق شعب تكوينية جديدة ذات علاقة وطيدة بالمناخ الاجتماعي – الاقتصادي.[54]

إضافة إلى ذلك وفي مجال البحث العلمي فقد تم عقد اتفاقيات للتعاون مثل: مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي، الوكالة الجامعية الفرانكفونية ...الخ.

ب– التوجه نحو تنويع ملامح التكوين:

لتحقيق هذا الهدف (تنويع ملامح التكوين) تم اعتماد نظام الهيكلة الجديدة للتعليم العالي **نظام LMD** (**ليسانس** ، **الماستر** ، **الدكتوراه**) وفق المنشور الوزاري رقم 08 المؤرخ في 21 الربيع الأول 1425 و الموافق لـ:11ماي 2004 م .

و يتضمن هيكلة التعليم العالي ثلاثة أطوار تعليمية:

- الطور الأول : مدته 03 سنوات بعد البكالوريا ويتوج بشهادة الليسانس.

ويسمح هذا الطور القصير للخريج بالاندماج المهني، أو متابعة التكوين أي الانتقال إلى طور الماستر.

- الطور الثاني: مدته خمس سنوات يتوج بشهادة الماستر.

يسمح هذا التكوين بمتابعة التكوين الأساسي أي متابعة التكوين إلى الدكتوراه أو التوجه نحو النشاط المهني.

- الطور الثالث: مدته ثماني سنوات بعد شهادة البكالوريا يتوج بشهادة الدكتوراه.

ويهدف إلى تعميق المعارف في الاختصاص، وتكوين عن طريق البحث.

كما جاء هذا النظام (LMD) لتحقيق هدف حفظ ديمقراطية التعليم العالي، كما يسعى إلى تحقيق وضمان تكوين نوعي يستجيب إلى المقاييس الدولية ويسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق تكوين مدى الحياة، لتمكين خريجي التعليم العالي من التكيف مع التطورات المستمرة للحرف وتطوير الآليات التي تعين على التكوين الذاتي.[55]

تلك هي أهم مرامي هذا النظام الذي من شانه إرساء قواعد ترقية "بيداغوجية النجاح" وتقليص الإخفاق الجامعي والتسرب وستمكن تبعا لذلك من رفع مستوى الأداء لمنظومة التعليم العالي.

- **التكوين عن بعد والتعليم مدى الحياة:** إذ يعد هذا النوع من التكوينات عنصرا حيويا في الجامعة الجزائرية من أجل توفير الشروط الملائمة لحل ولو جزئيا للأزمة الحادة التي تمر بها الجامعة منذ سنوات، كما يمكن أن تساهم التطورات التكنولوجية الجديدة في تحسين نوعية التكوين بجعل الكفاءات الجامعية أكثر مردودية لاسيما في الميادين التي تعرف فيها عجزا خطيرا وكذلك جعل ديمقراطية الالتحاق بالجامعة كبيرة[56]،

- **التوجه نحو التمهين في التكوين**: وهذا من خلال القضاء على التخصصات الأكاديمية البحتة والموروثة عن الحقبة الاستعمارية والتي لا تستجيب للأهداف النموذجية للتنمية الاقتصادية المعلن عنها.

يبرز التوجه نحو التمهين في التكوين من خلال إنشاء واستحداث شهادات مهنية خاصة مثل نظام LMD (ليسانس مهني، ماستر مهني.)، كما يظهر كذلك في التوجه نحو أنواع التكوين التي تضمن وتتكيف مع سوق العمل والمهن المتغيرة باستمرار، إضافة إلى تكييف البرامج التكوينية مع حركة التمهين السائدة في مختلف الأنظمة التعليمية العالمية.

ج- التوجه نحو تغيير البنى الكبرى للتعليم العالي:

تتمثل هذه الخطوة في عملية توحيد مسارات التكوين من خلال تنظيم هرم الشهادات ونظام أكثر فأكثر انتقائية عند التدرج لنيل أعلى الشهادات التي تستدعي الدراسة فيها كما هو معروف جملة من المتطلبات فيما يخص التأطير والوسائل المادية والدعم البيداغوجي.[57]

كما قد مس هذا التوجه أيضا البنى العامة للتعليم العالي، حيث يسود الآن انتقاد آخر بضرورة إنشاء مدارس كبرى وتحديث الموجودة منها، ووضعها تحت الوصاية المزدوجة (التعليم العالي والقطاع المعني المباشر بالاختصاص)، كما تختص هذه المدارس بالتكفل بأفضل الطاقات على المستوى المحلي، خاصة النجباء في شهادة البكالوريا.

د- توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي:

في الجزائر تعهد مسؤولية البحث العلمي إلى الجامعات وهذا بسببين رئيسيين[58]:

- أن الجامعة لديها الموارد البشرية والفكرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث العلمية أكثر من غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى.

- أن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة منضبطة، والتي يمكنها أن تقدم خدمات استشارية تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة.

وقد تم وضع مرسوم 115/ 77 المؤرخ في 1977/08/06 المتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة البحث، حيث تفرض مهمة البحث على الأستاذ بصفة إلزامية، مما اثر سلبا على نتائج البحوث، ثم جاء قانون 1986/03/18 ليحل مشكلة الأستاذ الباحث ويقر بإنشاء محافظة سامية للبحث العلمي، وتحدد المادة الخامسة منه أن الباحثين المكلفين بمتابعة وانجاز أعمال البحث في المجال العلمي والتقني محدد، قصد إيجاد حلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة لتلبية الحاجيات الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.[59]

إلا أن هناك مشكلات كثيرة واجهت هذا الأخير ونذكر منها ما يلي:

- عدم الاهتمام بالمشاكل المطروحة من طرف فئة الباحثين، وعدم استثمارها في إطار إستراتيجية التقدم التكنولوجي.
- غياب التنسيق بين الباحثين وبالتالي عدم فهم الباحث لدوره في نظام عديم التجانس والوضوح، هذا ما يدفعه للشعور بالإحباط ونقص الدافعية، ما جعل معظم الأدمغة تهاجر للبحث عن الاستقرار واستغلال مواهبها في أماكن أخرى أكثر حظا.
- قلة الوسائل ومعدات البحث ومحدودية الأموال المخصصة لهذا الأخير التي تتمثل في توافر المخابر العلمية، المعدات والأجهزة، المراجع...الخ.[60]
- استمرار وتغلب الأساليب البيروقراطية واستمرار أساليب التكوين غير الملائمة لحقائق الثورة العلمية والتكنولوجية.
- كذلك تدافق الأعداد المتزايدة من الطلبة يصعب التوفيق بين مهام البحث العلمي ومهام التدريس.

وانطلاقا مما سبق فإن الجامعة الجزائرية قد غيرت من توجهاتها نحو البحث العلمي وكما اقترحت C.N.R.S.E[61](2001) مجموعة من الاقتراحات وهذا من أجل التقليل من المشاكل السابقة الذكر وكذلك تثمين البحث العلمي وهذا عن طريق:

* أن يكون البحث العلمي مرتبطا بمناهج التكوين، ومضامين البرامج والدروس يجب أن تكون حديثة، وأن تكون على اطلاع مستمر بالمعارف الجديدة من أجل مواكبة النتائج الحديثة للبحث العلمي.[62]
* تمتين العلاقة بين الأستاذ والبحث.
* تنويع التكوين من أجل تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.
* اندماج أفضل للطلبة المتخرجين من مرحلة التدرج وما بعد التدرج وهذا لمزيد من التنسيق بين التعليم والبحث العلمي.
* خلق شروط الملائمة ودعم قاعدة البحث والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة من المسجلين في الدكتوراه وكذا الأساتذة الباحثين في جامعاتنا الجزائرية.
* دعم مشاريع البحث مع الشركاء الأجانب وهذا من خلال خلق شبكات بين وحدات البحث الوطنية ونظيراتها الأجنبية.

خاتمة:

اليوم وقد تغيرت الظروف عما كانت عليه سابقا، لم تعد الجامعة تقدم ما كانت تقدمه بالأمس، فهي تواجه حاليا تحديات داخلية وأخرى خارجية.

فالتحديات الداخلية فتتمثل من حيث وجوب تلاؤم برامج التعليم الأكاديمية مع احتياجات المجتمع الذي ينتمي إليه حتى يكتسب هويته وانتمائه، فهو مطالب بتغيير وتطوير دوره الوظيفي في خدمة المجتمع، فقد أصبح المستوى الجامعي مطلبا حيويا للمثقف المتفاعل مع متغيرات مجتمعه، مما يستوجب تهديم الحوافز بين وحدة المعرفة على تنوع التخصصات، حاملة الأساسيات النظرية والعلمية وتقديمها بأساليب تعليمية حديثة

بحيث لا تقتصر على المحاضرات فقط التي تنقل المعلومات الجاهزة، في حين أنه ظهرت اليوم أساليب جديدة، كحلقات المناقشة وفرق البحث الموجه وورشات العمل والاختبارات المعملية، كما تنوعت أساليب التقويم التي تستهدف أساليب العلاج والتطوير والتوجيه والإرشاد، وسقطت ثقافة المذاكرة وامتحاناتها التقليدية التي لم تكن تقيس سوى الحفظ والاستظهار.

أما عن التحديات الخارجية فهي تتمثل من حيث الاتجاهات العالمية الجديدة المفروضة في هذا المجال حتى تواكب الجامعة التطور العلمي والتكنولوجي.

وفي الأخير إن الجامعة لا يمكن لها أن تأخذ معناها الحقيقي إلا إذا عكست الواقع الذي يعرفه المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي المرآة العاكسة لجوانبه، والمخبر الكفيل بتحليل ممارساته وحل تناقضاته المختلفة.

الهوامش:

---

[1] عبد الله ساقور: فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة وأسلاكها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة منتوري. قسنطينة. عدد 17. جوان 2002. ص: 100.

[2] زين الدين مصمودي: بعض مشكلات المكونين في التعليم العالي. الملتقى الدولي المعنون ب: إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي. سطيف 2001. إصدار مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية بجامعة سطيف. 2004.

[3] نصر الدين جابر وعبد الوافي زهير بوسنة: آراء الإخصائيين المتمرسين في مجال علم النفس الإكلينيكي حول مستوى التكوين الجامعي. الملتقى الدولي الأول المعنون ب: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005-2006. ص 178.

[4] رابح تركي: أصول التربية والتعليم. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر.1990. ص 133.

[5] سعيد التل وآخرون: قواعد الدراسة في الجامعة. دار الفكر للطباعة والنشر. ط1.الأردن.1997. ص 29.

[6] نفس المرجع. ص 34.

[7] سعيد التل وآخرون. المرجع السابق. ص 35.

[8] محمد منير مرسي: المرجع السابق. ص23.

[9] باربارا ماتيرو وآخرون: الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي. ترجمة حسن عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطايبة. دار الشروق. الأردن. 2002. ص 26.

[10] جميلة بن زاف: قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة بسكرة، 2006-2007. ص 30.

[11] زين الدين مصمودي. المرجع السابق. ص 269.

[12] محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة. المؤسسة الجامعية للدراسات. لبنان. 2000. ص 139.

[13] سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية. عالم الكتب. القاهرة. 1999. ص35.

[14] محمد مصطفى الأسعد. المرجع السابق. ص ص 137 - 139.

[15] علي أحمد مدكور: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل. دار الفكر العربي. القاهرة. 2000. ص 194.

[16] عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع – النظرية السوسيولوجية المعاصرة – الجزء الثاني. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2003. ص 2.

[17] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع – النشأة والتطور - دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2005. ص324.

[18] عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي – النظرية السوسيولوجية المعاصرة - دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. 1991. ص: 186.

[19] عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي. المرجع السابق. ص: 188.

[20] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع – النشأة والتطور – المرجع السابق. ص: 225.

[21] عبد الله محمد عبد الرحمان: دراسات في علم الاجتماع. دار النهضة العربية. ط1. بيروت. مصر. 2000. ص ص: 44 – 46.

[22] محمود عودة: تاريخ علم الاجتماع (مرحلة الرواد). الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية. مصر. 1998. ص: 124.

[23] عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي. المرجع السابق. ص ص: 96 – 97.

[24] محمد قاسم القريوتي: نظرية المنظمة والتنظيم. دار وائل. عمان. الأردن. 2000. ص: 48.

[25] غياث بو فلجة: التربية والتكوين في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1992. ص 61.

[26] لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد: المرجع السابق. ص 02.

[27] التعليم العالي: نظرات عن الجزائر. وزارة الإعلام والثقافة. أكتوبر 1973. ص: 09. نقلا عن: جميلة بن زاف: المرجع السابق. ص: 22.

[28] محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.1989. ص:187.

[29] غياث بو فلجة: المرجع السبق. ص: 63.

[30] الطاهر الإبراهيمي: الجامعة ورهانات عصر العولمة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 8. جامعة باتنة. جوان 2003. ص ص: 139 – 168.

[31] لحسن بو عبد الله ومحمد مقداد: المرجع السابق. ص: 06.

[32] الطاهر الإبراهيمي: المرجع السابق. ص ص: 139 – 168.

[33] رابح تركي: المرجع السابق. ص 59.

[34] علي لونيس وصلاح الدين تغليت: المرجع السابق. ص: 237.

[35] نفس المرجع. ص: 237.

[36] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الحولية الاحصائية رقم 29. ص: 14.

[37] www.mesrs.dz/reforme_LN.pdf.p05

[38] ليلى زرقان: إصلاحات التعليم العالي الراهنة ومشكلات الجامعة الجزائرية. مذكرة ماجستير. قسم علم النفس. جامعة سطيف. 2006/2005. ص: 125.

[39] Bouzid Nabil: linterface lènseignement supèrieur. Monde du travail en Algèrie.de quoi sàgit-il. Les cahiers du CREAD. N°: 59-60. 2002. P190.

[40] C.N.R.S.E: Rapport. Gènèral de la Commission National de la Rèforme du Système Educatif. Volume. 1 juin 2001. P369.

[41] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية العدد 23-33-89-72-100 سنة 1997-1992-1999-2011-2022

[42] NABIL BOUZID: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, rèf. op. cit.PP 205-206.
[43] NABIL BOUZID: linterface lènseignement supèrieur. Monde du travail en Algèrie. rèf. op. cit. PP187-189.
[44] C.N.R.S.E: rèf. op. cit. P47.
[45] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz
[46] محمد بوعشة: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي. دار الجيل.ط:1. بيروت. لبنان.2000. ص ص: 60-67.
[47] أحمد حسين اللقاني: دراسات في التعليم الجامعي. عالم الكتب. القاهرة.1993. ص: 05.
[48] السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم: بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية. الملتقى الدولي الأول المعنون بـ: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية. أم البواقي. 2005- 2006. ص ص: 277-278.
[49] NABIL Bouzid: qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement supérieur, série d'émission du laboratoire de gestion et du développement des ressources humaines, n°2, 2005, p47.
[50] نبيل بوزيد: أهمية تحضير الطلبة إلى الحياة المهنية في ضوء مشاكل التعليم العالي وعلاقته بعالم الشغل المتغير، ندوة قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية بجامعة البحرين،2001، ص: 7.
[51] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. مديرية التعليم والتكوين، إعادة تنظيم التعليم العالي. 2001. ص: 06.
[52] نفس المرجع. ص: 05.
[53] NABIL Bouzid: Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et à l'emploi, réf .Op. cit. p189.
[54] http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php. Le 15/01/2009.
[55] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. جانفي 2004. ص: 07.
[56] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: مديرية التعليم والتكوين. المرجع السابق. ص: 34.
[57] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: مديرية التعليم والتكوين. المرجع السابق. ص: 12.
[58] صلاح عباس: العولمة وآثارها في بطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث. مؤسسة شباب الجامعة. مصر. 2004. ص: 213.
[59] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم 12 المؤرخ في 19 مارس 1986 .
[60] صلاح عباس: المرجع السابق. ص: 214.
[61] C.N.R.S.E : rèf. op. cit.
[62] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: مديرية التعليم والتكوين. المرجع السابق. ص: 34.